منحت اتفاقية ويستفاليا النظام ما بين الدول في أوروبا شكلاً مغايراً عما كان عليه النظام في العصور الوسطى تجاه تعظيم سيادة الحدود الجغرافية، والحق في تقرير المصير. وبدأ الحديث عن شرعية الدول يأخذ شكلاً واسعاً بعيداً عن الدماء الملكية للأسر الحاكمة أو العهدة الإلهية للقادة والولاة كما كان معمولاً به في السابق. غير أن الدولة التي أخفقت في الترسيخ لتلك الشرعية، والتي قد صنفها المجتمع الدولي بالدول الفاشلة أو الضعيف، قد أصبحت منذ نهاية الحرب الباردة هي المشكلة الأكثر أهمية في النظام العالمي الجديد الذي تكون منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

ليس فقط بسبب الانتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان، بل كذلك، لما سببته تلك الدول من مشاكل لدول الجوار، ومن موجات كثيفة من الهجرة؛ ثم جاءت احداث سبتمبر 2001 لتعلن أن الأمر أصبح خارج السيطرة، وأن تناقص سيادة تلك الدول الفاشلة بسبب مشكلة الشرعية قد أضحى يهدد سيادة باقي دول العالم، مما جعل الولايات المتحدة تعلن عن استراتجيتها الجديدة لاحتلال العالم تحت راية الأمن القومي الأمريكي، وبدأت عمليتا غزو أفغانستان ثم العراق استكمالا لعمليات التدخل الدولي التي بدأت منذ تسعينات القرن الماضي أو قبلها؛ مما أوضح بشكل جلي أن السيادة ما هي إلا أكذوبة اكاديمية إذا تعلق الأمر بأمن الولايات المتحدة واستقرار النظام العالمي، هذا النظام الذي يهدده تناقص سيادة الدول هو نفسه جزء من مشكلة الشرعية السبب الجوهري لتناقص السيادة، فالشرعية التي تريدها الشعوب ترفضها الولايات المتحدة، بل تتدخل لتنصيب حلفاءها مما يضاعف الأزمة ويعمقها.

قبل مناقشة هذه المعضلة التي أخفق المنظرون السياسيون عن إيجاد حل لها، يلزم مناقشة مفهوم الشرعية السياسية، فالشرعية حسب المفكر والسياسي ماكس فيبر هي منظومة "الهيمنة" التي تمتلكها الدولة الحديثة لتقوم بمهمتها في الحفاظ على النظام أو التراتبات الاجتماعية للمجتمع بحيث تمنع حدوث صدام بين طوائف وطبقات وفئات معينة داخله.

لكن لا يعني فيبر بالهيمنة استخدام القوة، رغم أن فيبر يرى أن التهديد باستخدام القوة واحتكار العنف هما ما يضمن تماسك الدولة، إلا أن الهيمنة في منظور فيبر لها أبعاد أكبر، فكلما كبرت إمكانية الدولة في فرض قيمها دون عنف تعاظمت هيمنتها، التي ترسخ عند الشعب فكرة تمتع الدولة بقيمة مطلقة بسبب أنها تجعل المجتمع ممكنا، وبدونها ينتفي وجوده.

والهيمنة حسب فيبر شكل خاص من الفعل الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية. وهي علاقة قيادة وطاعة بحيث إن الذين يخضعون للقيادة ينفذون تعاليمها دون الالتفات الى مضمونها. إذ يفضل فيبر استعمال مفهوم الهيمنة على مفهم القوة ومفهوم السلطة الذي يعتبره مفهوما غائما وغير محدد إضافة الى أن مفهوم الهيمنة ليس بالضرورة مفهوما سیاسیا، فهو لا يصبح سياسيا إلا بتواجد عناصر الدولة الحديثة مجتمعة: الأرض والشعب والسيادة.

في هذا السياق، يقول فيبر بأن الشرعية هي الإيمان بالقيمة الذاتية أو المحايثة للنظام الاجتماعي، فهي لا تعتمد على العقلانية الأداتية ولا علىى تباد ل المنفعة (المجتمع الزبائني) لأنهم قيم يمكن أن تتعرض للاهتزاز ومن ثم الانهيار، لكن الايمان بالقيمة الذاتية للأفراد كجزء من نظام المجتمع الذي تهيمن عليه الدولة وتحفظ استقراره هو ما يحقق الشرعية.

لكن، كيف تتحقق هذه الهيمنة ومن ثم تلك الشرعية، يذهب فيبر إلى أن هناك عدة أسباب تتفق جميعها في مبدأ وجود إرادة طاعة لإرادة قوة تحقق مصلحة متبادلة. حيث ينطلق فيبر من اعتبار الهيمنة ظاهرة وجود واقعي وليست ظاهرة اعتبارية، فهي توجد كلما كلما كانت هناك سلطة زاعمة لإصدار أوامر محددة تُتبع على نطاق واسع.

ولكي تستمر هذه الهيمنة وتكون فعالة، يقول فيبر أنها تحتاج لهيئة إدارية، وتختلف أنماط الروابط التي تصل بين السلطة والمهيمن عليهم حسب أنماط الفعل الاجتماعي، التي يقسمها فيبر إلى:

1 -الفعل التقليدي الـذي تملیه التقالیـد والعادات الموروثة والمعتقدات التي تصـبح بمثابة طبیعـة ثانیة. والفاعل هنا لا یكون مقودا بهدف أو قیمـة ولا واقعا تحت تأثیر عاطفة ما ولكنه ببساطة یستجیب لتقالید راسخة في حیاته العملیة.

2 -الفعــل العـاطفي وهـو الــذي تملیـه حالــة الـوعي أو مزاج الإنسـان في لحظة معینة كالصـفعة التي تناولها الأم لابنها الـذي تظن انه لا یطاق. الفعل هنا لا یتم بالارتباط بهـدف ما أو قیمـة ما وإنما عن رد فعل عاطفي من قابل الفاعل في ظروف معینة.

3 -الفعـل العقلاـني المرتبـط بهـدف/مقصـد وهـو یطـابق مفهوم (الفعـل المنطقي) وهو الفعـل الـذي یكون فیه الفاعـل الاجتماعي واعیا بالهـدف ومحصـلا للأسـباب المؤدیـة إلیه مثل المهندس الذي یبني كوبري.

4 -الفعل العقلاني المرتبط بالقیمـة مثل الموت في سبیل الوطن أو مثل ذلك القبطان الذي یفضـل الغرق مـع سـفینته وهـذا النـوع من الفعل عقلاـني لاـ لأـنه یروم تحقیـق هـدف محـدد بـل فقـط للإخلاص لفكرة الشــرف أو الأمانة.

ويقرر فيبر أنه كلما كانت الرابطة بين المهيمن والهيئة الإدارية مادية عقلانية هادفة فهي تفرز هيمنة غير مستقرة بالتالي يجنح الزعماء لإضفاء أسباب عاطفية وقيمية حتى لو شكلانية لتلك العلاقة. لكن رغم اجتماع هذه الروابط فهي لا تشكل أساسا متينا لاستمرار الهيمنة. بل أن المصدر الأقوى للهيمنة حسب فيبر هو الاعتقاد في الشرعية.

یرى فیبر أن التجربـة تبین أن امتلاك حظوظ أكثر للاسـتمرار في الهیمنة لا یتوقف فقط على أسـباب مادیـة أو عاطفیـة أو عقلانیـة قیمیـة. إن كـل هیمنـة تبحث بالأـحرى عن بث الـوعي والاعتقـاد في شـرعیتها. لهـذا فـإنه من المنـاسب -حسب فیـبر- التمییز بین أنمـاط الشرعیة وفق أنماط الهیمنة.

ففي نظره تستند الهیمنة التقلیدیة على الإيمان المستمر بالطابع المقدس للتقالید المحفورة في الذاكرة والعــادة المرســخة في الإنســان على احترامهــا. ففي مجتمـع مطبوع بعلاقـات شخصـیة وملتحمـة بفضل معتقدات مشتركة يكون الاسـتقرار مفضل ومقدم على التجدید، وبالتالي فـإن احـترام التراتبية الاجتماعية بمـوجب هـذه الاعتقـادات المترسـخة یصـبح أداة لحفظ الهیمنة وضـمانها. لهذا فإن كل نظام حكم یملك هذه التقالید المرسخة بالمعتقدات المشتركة

فإنه يستمد منها شرعیة متصاعدة فیصبح بمعنى من المعاني نوعا من السلطة الطبیعیة التي لا يمكن أن تكون محل تساؤل.

أما الهیمنة العقلانیة فهي تتأسـس على الإیمان بشرعیة القانون ومرتبطة بمفهوم المجتمع الــذي یقــوم على التعاقــد والمســاواة القانونیــة بیـن أفراده. وهـذه الهیمنـة تتسـم بالطـابع المؤسـساتي القوي وكذلك بالبیروقراطیة التي هي خاصیة أساسیة للسلطة السیاسیة المبنیة على العقلانیـة.

أما الهيمنة الكاريزمية فإنها تقع في درجـة عالیة من العاطفیة. فقوة سیطرة المهیمنین على الخاضـعین تستند -كما یقول فیبر- على (جماعة عاطفیة) وعلى خضوع، غیر عادي ذا طــابع مقــدس، مـن قبــل الخاضــعین إزاء الفضائــل البطولیــة أو الدینیــة أو الخطابیة والاسـتثنائیة لشخص ما.

وبالعودة لمسألة السيادة وما يثيره تناقصها من مشاكل، فإن تآكل السيادة مرتبط بشكل وثيق بتآكل الشرعية، فكلما فقد الشعب إيمانه واعتقاده بشرعية نظام الحكم، زاد احتمال تناقص سيادة الدولة، حيث يسود الاعتقاد بأن هذا النظام لا يراعي مصالح شعبه وبالتالي على كل فرد ان يبحث عن مصلحته منفردا أو جماعات مما يسبب انشقاق اجتماعي وصعود معارضة قوية، وربما تكون مسلحة في حالة الدول الضعيفة، تحاول تأسيس نظام جديد للهيمنة واكتساب شرعيتها من الشارع.

غير أن المعارضة بكل أشكالها التي تظهر نتيجة أزمة الشرعية والهيمنة وتناقص السيادة ليست الشكل الوحيد، فهناك التدخلات الخارجية سواء سياسية أو اقتصادية أو أمنية، والتي تأتي في الأساس لحل المشاكل الناتجة عن ضعف الدولة وافتقاد نظام حكمها للشرعية فتضاعف من الازمة.

وهناك العولمة التي جعلت من الدولة تفقد سيطرتها على القيم التي يعتنقها شعبها، مما يسبب تآكل في نظام الهيمنة وبالتالي تآكل في الشرعية والسيادة. ومن أبرز تطبيقات تآكل السيادة هو القطاع الرقمي، الذي تفتقد أغلب الدول السيادة فيه اليوم، فالدولة التي لا تمتلك نظام انترنت بديل كما الصين وروسيا، هي دول منتهكة سيادتها السيبرية.

هذا كله يجعل من عودة سيادة الدولة بالمعنى الذي تأسس منذ صلح وستفاليا مستحيل، لأنه أصبح تعريفا بائدا، أم السيادة فستتفرق دمائها على من يمتلك أدوات القوة الجديدة. مثل الأفراد والفرق القادرة على اختراق المجال السيبري للدول، والجماعات التي تملك وستمتلك في المستقبل سلاح الطائرات بدون طيار، والقدرات التخريبية عن بعد. هذه الأسلحة تؤسس لنوع جديد من الحروب سينهار أمامه المفهوم القديم للسيادة وربما الدولة، وسنحتاج لصلح وستفاليا جديد بعد أن تدمر الحروب العالم.

**المراجع**

1/ كتاب بناء الدولة ، فرانسيس فوكوياما

2/مصادر الشرعية وأنواعها في السوسيولوجيا السياسية لماكس فيبر ، عبدالواحد العلمي

